



مبادئ مالطا لإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين (FTFs) البلاد التونسية

تقديم

بمغادرة ما يقارب 30,000 فرد من ما يقارب الـ 90 دولة للإنخراط في الصراعات الدائرة ، غالباً ما ينخرط هؤلاء الأفراد مع الجماعات الإرهابية المتعارف عليها .مع تزايد هذه الأرقام نلاحظ خروج مواطنين لبلدان ليس لها تاريخ سابق مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين (FTFs) نحو بؤر التوتر. بالرغم من عدم الوضوح بشأن عدد المقاتلين الذين يمكن أن يعودوا في الأخير إلى مواطنهم الأصلية هناك قلق دولي متزايد بشأن العودة المرتقبة لهؤلاء المقاتلين. سجلت حالات من الإحباط لدى بعض المقاتلين في حين لاذ الآخرين بالفرار. تبقى عودة بعض المقاتلين لغايات محددة حيث إن المقاتلين الذين تمت اعادتهم إلى مواطنهم الأصلية شهدوا على أو شاركوا في أحداث مؤلمة ويمكن أن يحملوا أفكاراً أكثر تطرفاً. يتناول المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) بروما مذكرة روما الخاصة بالممارسات الكفيلة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف للتعامل مع المعتدين المتطرفين الذين يجنحون للعنف ، بما فيهم المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الذين سجنوا، تجد بعض الدول أنفسها غير قادرة أو من الغير عملي مقاضاة جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. حيث يتم الإبقاء على البعض رهن الإقامة الجبرية في حين يتم اعتقال البعض والأفراج عنهم في وقت لاحق. للحد من احتمالات عودة هؤلاء الأشخاص إلى الإرهاب، يتعين على الحكومات مساعدتهم على فك الارتباط مع أعمال العنف وإعادة ادماجهم بنجاح في مجتمعاتهم المحلية أثر عودتهم من بؤر التوتر .

يبدو من البديهي وجود مجموعة من العوامل المترابطة التي تزيد من ضعف الأفراد والقابلية للانجرار إلى الأعمال الإرهابية في الخارج حيث أن الكثير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون اليوم إلى سوريا والعراق من الفئات الهشة: الفقراء، الأميين ، القادمين من المناطق والجهات المهمشة، مع الفهم الضعيف للدين في حين كان العديد منهم من ذوي السوابق العدلية بسبب جنح أو إستهلاك أو بيع المخدرات كما يتأتى العديد من المقاتلين من داخل الأسر المفككة التي تشهد توتر في العلاقات بين الآباء والأبناء في حين يسافر البعض الآخر مع عائلاتهم، في مساع لبناء وطن جديد، دون النية في التورط في أعمال العنف ومع ذلك انساقوا في النزاع المسلح. يجب أن تواجه هذه التحديات بمجموعة من البرامج التي تهدف إلى إعادة إدماج مختلف هذه الفئات من الأفراد مع إعتداد مجموعة واسعة من الأليات القانونية والرعاية الاجتماعية للحكومات الوطنية، فضلا عن الجماعات المحلية التي جاءت منها المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين .

بالإضافة إلى ضرورة تماشي البرامج الموضوعة مع الظروف المحلية والتقاليد الثقافية والقانونية وان تتطابق مع القوانين الدولية والوطنية ذات الصلة، تقدم مجموعة المبادئ أدناه قائمة من الممارسات التي يمكن ان تكون بمثابة الأساس لسياسات وبرامج الدول . اشارت الأمم المتحدة الى " الحاجة إلى النظر بعناية في التأثير المباشر لبرامج إعادة الإدماج على الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية المعتقد والضمير والدين والرأي، فضلا عن الحق في معاملة عادلة وفقا لأحكام القانون " والأهم من ذلك، الأدلة الواضحة على أن ردود الفعل على انتهاك هذه الحقوق يمكن أن يكون له نتائج عكسية، كغياب الثقة بين مختلف الأطراف الأساسية، والتي تقدم في نهاية الأمر تبريراً للعنف الذي تتخذه الجماعات المتطرفة العنيفة.

بما أن هذه القائمة ليست محددة إذ يمكن للبلدان تبادل المعلومات المتعلقة بجهودها مع الدول المعنية الأخرى مع إمكانية إضافة أو تعديل القوائم وفق تجاربهم الخاصة في هذه المناطق وتعلم المزيد من الخبرات إنطلاقاً من النجاحات والإخفاقات على حد سواء يمكن من دروسا قيمة للحكومات لبناء وتطوير برامجها الخاصة .

تركيبة البرنامج

المبدأ الأول: وضع معايير واضحة لتحديد مدى النجاح أو الفشل.

يجب أن توضع معايير لتحديد النتائج المتوقعة للبرنامج، وطرق تقييم نجاحه أو فشله والإعتماد قدر المستطاع على أفضل تقييم ممكن ، وأفضل المعايير لقياس النجاح والفشل مع استخدام أساليب جيدة في البحوث ومنهجيات بحث كمية والنوعية، ومقاربات نفسية ، واجتماعية و معرفية لتحديد ما إذا كان البرنامج قد حقق النتائج المرجوة . يمكن الإعتماد على مجموعة من الخبراء في علم النفس أو الدين أو الطب النفسي من أجل تحديد مؤشرات نتائج البرنامج.

المبدأ الثاني : المعايير والممارسات الجيدة هي الحل لبناء برامج إعادة إدماج فعالة وآمنة وسلسة .

يمكن لبرامج إعادة الإدماج زيادة فرص النجاح لديها إذا كانت آمنة، حذرة و ذات موارد كافية وتعمل داخل إطار عملي. يجب أن تقوم عملية التواصل الأولية مع **المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين** على بناء الثقة مما ينتج موقفا ايجابيا تجاه السلطة، بما في ذلك الأفراد الذين كانوا جزءاً من نظام العدالة الجنائية قبل المشاركة في البرنامج. وينبغي إنشاء أساس قانوني واضح وإطار إجرائي، ليتم العمل وفقه . كما يجب أن تتوافق هذه البرامج مع حقوق الإنسان والتزامات القانون الدولي، وان تحديد بوضوح المؤسسات والوكالات المعنية، فضلا عن أدوار مسؤوليات و صلاحيات كل منهما.

المبدأ الثالث: التقييم الفعال لتحديد المقاربة المثلى لبرنامج إعادة الإدماج ومتطلباته .

يجب أن تصاغ البرامج وفق اعتبار طبيعة الأفراد وتقييم المرشحين للبرنامج لتحديد الأجر بالمشاركة. كما ينبغي القيام بمزيد التقييم للمرشحين الذين تم إعتبارهم مؤهلين مع مراعاة الخطر والتهديد الذي يمكنه أن يشكلونه وتقديم إجابات ضافية حول أسباب اتخاذهم لطريق التطرف والعنف ، ودوافع عودتهم مع معرفة قدر ممكن من المعطيات حول خلفية **المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين** التاريخ الاجرامي، السمات الشخصية، الأيديولوجيا المتبناة والسلوك. تساهم هذه المعطيات في صياغة البرامج لتكون متناسبة مع شخصية واحتياجات **المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين**، مما يكسب هذه البرامج أكثر فاعلية . ينبغي إجراء هذه التقييمات بشكل منتظم لفهم فعالية البرنامج وتعديله حسب ما تقتضيه الضرورة.

ب. العناصر المؤسسة للبرنامج

المبدأ الرابع: تهيئة المجتمعات لتقبل برنامج إعادة الإدماج؛ التعاطي مع المخاوف المتعلقة بالمراحل الأولى من البرنامج

وينبغي للبلدان إعداد أفراد بعناية داخل مجتمعاتهم قبل تنفيذ برامج إعادة الإدماج **للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين** إلى مواطنهم. يجب استشارة الجماعات المحلية التي تحظى بالإحترام من القادة المحليين ورجال الدين حول الأهداف ، المكاسب المرجوه من برنامج إعادة الإدماج المزعم إنجازه. يجب إشراك هؤلاء القادة في تبسيط البرنامج المقترح لسكان ، وضمان ادراك الجميع لمدى أهمية الأمن في خطة إعادة الإدماج . يتطلب التواصل الفعال (من وإلى المجتمع على حد سواء) حول القضايا الحساسة التخطيط والوضوح - الذي ينبغي

القيام به في إطار التعاون مع قادة الجماعات المحلية. يتعين على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تحلي القادة المحليين المتعارف عليهم بالتأثير اللازم على نطاق واسع داخل مجتمعاتهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان أن تتعهد بتنميط قدرات كل شخص يعهد له دور الناطق بإسم مجموعة من المتساكنين .

المبدأ الخامس : رسم استراتيجيات لكسب ثقة وتعاون المجتمعات المحلية.

يمكن إشراك المجتمعات المحلية في تطوير برامج إعادة الإدماج للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من تعزيز أهداف إعادة الإدماج الأمن داخل المجتمع. كما أن توفير الدعم للمجتمعات المحلية، وعلى وجه الخصوص تلك المجموعات (على سبيل المثال، النساء والأسر وقادة المجتمع) التي يحتمل أن يكون لها تأثير على عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب داخل المجتمعات يحدث الفرق لدى المقاتلين الإرهابيين الأجانب بين قبول العودة والاستقرار في المجتمعات التي تعارض العنف أو العودة إلى الجماعات التي تدعم العنف يمكن توظيف ممارسات المشاركة المجتمعية الجيدة من بناء علاقات مع مجموعة واسعة من المجتمعات المحلية وأفراد المجتمع. كما يجب فهم المجتمعات، بما في ذلك أي إحتزازات قد تكون لديهم، والعمل معهم لإيجاد الحلول وتمكين المجتمعات المحلية لتطبيقها. يهدف البرنامج إلى خلق شبكة دعم حول المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين داخل وخارج الأسرة والمجتمع. يستوجب تحديد إذا ما سيتم ادماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو الأسر أو غيرهم في برامج إعادة الإدماج إلى السكان المحيطة أو إيوائهم في مرافق منفصلة، توفير الدعم العملي والمالي اللازم.

المبدأ رقم 6: لسلطة القانون دوراً محورياً في انجاح جهود إعادة الإدماج.

تدريب وتنظيف جميع الموظفين المكلفين بتطبيق القانون لفهم ومعالجة اشكاليات جهود إعادة الإدماج. أيضاً، وتمكينهم من تمييز علامات التطرف، والاستجابة بشكل مناسب للتهديدات المتطرفة المحتملة، والتواصل مع عائلات المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم وغيرهم من الأفراد العاملين في برامج إعادة الإدماج بطرق بناءة لتجنب الصراع. ومن المهم العمل على إزالة وصمة العار التي ترسخت والتخلي بالمهنية، وضمان دعم من الأسرة والمجتمع للمقاتلين الإرهابيين الأجانب على أن لا تقتصر على الموظفين العاملين بالبرنامج فقط. يقوم المسؤولون على تطبيق القانون بإعداد خطة المشاركة المجتمعية للمساعدة على كسب الثقة وحسن النية داخل المجتمعات المحلية ودعم الشراكات مع القادة المحليين والمنظمات. يمكن للدول أن تقوم بشرح البرامج لجميع المشاركين من خلال إجراء دورات تدريبية أو اجتماعات. يبقى احترام سيادة القانون ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من الاعتبارات الرئيسية، وينبغي ألا يقتصر على مراكز الاحتجاز.

ج- أدوار مختلف المشاركين في برامج إعادة الإدماج

المبدأ السابع : تعتمد برامج إعادة الإدماج مجموعة واسعة من الخبراء ذوي الإختصاصات المتعددة والتنسيق الوثيق بين مختلف المسؤولين المعنيين.

الجمع بين مجموعة متنوعة من الخبراء في إطار مقارنة متعدد الوكالات لتلبية احتياجات المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، وضمان التواصل الفعال مع الأشخاص المتطرفين. تتكامل أدوار علماء النفس والأخصائيون الاجتماعيون وعلماء الدين وخبراء متابعة العلاج، وخدمات الشباب، وخدمات الصحة الذهنية، والساهرين على تطبيق القانون محلياً، وتحديد أفراد الأسرة وممثلي المجتمع كجزء لا يتجزأ من انجاح برنامج إعادة الإدماج . يتعين على المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني العمل معا بعناية لإرساء خطة عمل وتنسيق هذه الجهود لتحقيق

أقصى قدر من الفعالية للبرنامج والحرص على تبليغ كل هذه الرسائل إلى **المقاتلين الإرهابيين الأجانب**. كما يجب تسمية أفراد محددين لتسهيل عملية التعاون بين الوكالات أو الجماعات مع وضع خطة استراتيجية للتواصل مع قواعد ومبادئ توجيهية واضحة تخص مشاركة وتبادل المعلومات. **تشجيع المقاتلين الإرهابيين الأجانب على المشاركة في مسار إعادة إدماجهم والحرص على الإبقاء على الجدية و الحرفية والطابع الرسمي للعلاقات بينهم وبين موظفي البرنامج.**

المبدأ الثامن : تشريك كامل لعلماء النفس وغيرهم من المتخصصين في الخدمات الاجتماعية في عملية إعادة الإدماج، وتشجيع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين على المشاركة في البرامج الخاصة بها.

يساهم علماء النفس في تحديد العوامل التي تضعف الأفراد أمام الأيديولوجيات العنيفة وتدفعهم للإنخراط في الأعمال الإرهابية. وتساعد هذه المعلومات في تحديد إذا كانوا يشكلون تهديدا، وفي رسم خطط إعادة الإدماج الفردية و تمكين علماء النفس وفق تدريب خاص يجعلهم مؤهلين لتنفيذ هذا النوع من المهمات. تتطلب عودة **المقاتلين الإرهابيين الأجانب** وأفراد أسرهم إلى مجتمعاتهم المعتادة الرعاية النفسية أو الطبية أو الإحاطة الخاصة، الأمر الذي يتطلب الإشراف والمتابعة. يعتبر تبادل المعلومات ونقاط جمع البيانات تمس قيم لمنع أو ردع، من الحوادث والتخفيف من اثرها. كما يجب أبرام اتفاقات واضحة مع الخدمات الاجتماعية، والهيئات الساهرة على تطبيق القانون، ومنظمات المجتمع المدني كما يجب تحديد جهة الاتصال، لأي غاية، من الاستفادة، وفي أي وقت، فيما يتعلق بتبادل المعلومات التي تم جمعها. وينبغي لجميع **المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين** والمشاركين فهم برنامج إعادة الإدماج واهدافه، وكذلك لديهم الفرصة للحديث حول فعاليته وتكيفها للإستجابة لاستطلاعاتهم وهو ما يعطي شعور بالانتماء والمصلحة المشتركة في نجاح البرنامج. الإعتماد على المشاركين الذين استكمال برامج إعادة الإدماج لمساعدة الآخرين الذين عاشوا ظروف مماثلة يمكن أن يكون أيضا مفيد للجميع.

المبدأ التاسع : ضرورة فهم المشاركين في البرنامج، والهيئات الساهرة على تطبيق القانون، نشاط المجتمع المدني يجب لعملية إعادة الإدماج.

لتجنب إفساد عملية إعادة الإدماج، يجب تكوين جميع الموظفين العاملين بالبرنامج والذين هم على اتصال مباشر مع **المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين** وعائلاتهم، أو غيرهم من الأفراد على التعامل المهني، حقوق **المقاتلين الإرهابيين الأجانب** والظوابط والمسؤوليات، وكيفية الإشراف على المشاركين في البرنامج من خلال توظيف الحزم والنزاهة، وإنسجام التقنيات. تعزز تمارين المحاكاة المناقشات التي تدور بين المهنيين، حيث تتم دراسة أدوار مختلف الأطراف المعنية ومعالجة المسائل المتعلقة بالأفراد في هذه البرامج. يمكن أن تشمل فئة المهنيين ممثلين دبلوماسيين ورجال السياسية والجيش وممثلي المجتمع المدني، الأكاديميين، الاستخبارات، والهيئات المكلفة بتطبيق القانون. يجب أن يكون المشاركين في البرنامج قادرين على متابعة تطبيق جميع القوانين بطريقة عادلة ومتكافئة، من أجل تعزيز الثقة في البرنامج والمشاركين في تطبيقه. لضمان فعالية البرنامج يجب أن يتحلى جميع المشاركين في برنامج إعادة إدماج **المقاتلين الإرهابيين الأجانب**، وأسرهم، والآخرين بثقة الأفراد. سوف تستفيد الدول من تنمية قدرات المجتمع المدني الذي سيكون أفضل وسيلة للتعامل مع هذه المسائل غير أن المجتمع المدني لا يمكن أن يعمل من دون دعم. عندما يتم توفير الموارد اللازمة للبرامج وللمؤسسات المجتمع المدني لضمان نتائج طيبة.

المبدأ العاشر : مراعاة العمل مع العلماء المختصين وغيرهم من الخبراء في عملية إعادة الإدماج.

يشمل هذا المبدأ ادماج العلماء و المختصين المناسبين في مسار إعادة الادماج. بإمكان العلماء و منهم المتخصصين

في المجال الديني لعب دور هام في مسار إعادة الإدماج. يمكن للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين و الذين يتخذون الواعز الديني محركاً رئيساً لهم أن يكونوا من ذوي المعرفة السطحية بذلك الدين أو الإدراك المتحكم فيه. تشجيع العلماء المدربين على الانخراط في حوار شامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين يمكن أن يزيد الشكوك حول وجهات نظرهم تجاه إستعمال العنف منذ أن اثبتت مسألة إمكانية أن يصبح هؤلاء العلماء عرضة لاعتداءات ارهابية، يجب الزام الدول على إتخاذ خطوات لضمان سلامة هؤلاء على مدى هذا المسار. في إحترام القادة ذوي المرجعية الدينية لما يتعرضون من نقد و في احترامهم لكل ما يتعارض و فتواتهم الدينية خطوة أولى في مسار إعادة الإدماج..

المبدأ الحادي عشر: تحديد سمات الحوار الأمثل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين: طمأنة أطراف الحوار والخضوع إلى تدريب خاص و التنسيق بين هذه الأنشطة بما يتماشى و خبراء إعادة الإدماج.

يظل الاتصال الإيجابي الأول بالسلطات هاماً جداً لمعاوضة جهود إعادة الإدماج. تقييم برنامج المشاركين للمساعدة على تحديد أفضل سبل الحوار لضمان ثقة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين و إعادة ادماجهم بالطريقة المثلى. تدريب المشرفين على البرنامج في مجال جمع المعلومات و خلق أساليب مساءلة لائقة. الإلمام بمرجعيات الأفراد و الحوافز و الدوافع و العوامل المساعدة التي أدت إلى تطرفهم إلى جانب تجربتهم في أرض المعركة في حين أمكن تحديد وتحليل الايديولوجيا الحاكمة حالياً بصفة منتظمة و ممنهجة. لكن يبقى من الهام تحديد الفرق بين هذه الحوارات و الاستجابات التي تعنى باستبيان الغايات.

المبدأ الثاني عشر: يشمل الضحايا و الأصوات المنادية ببرامج إعادة الإدماج.

يمكن توظيف مواقف ضحايا الاعتداءات الارهابية في برامج إعادة الإدماج، كما يمكن لأولياء و خاصة الأمهات أو الاخوة الذين فقدوا عزيزاً جراء عمل إرهابي ما. إن تم التنظير لهذا بنجاح، يمكن أن يكون هذا سبباً في لقاء الضحايا بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. يمكن لهذا الاجراء أن يساهم في تحسين الحالة النفسية و الجسدية للضحايا إلى جانب إمكانية دعم هذا من جانب المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. يمكن لهذا أن يعاضد الجهود الرامية إلى انتهاج مسلك معاكس لسابقه الذي اتسم بالانسانية و الذي يسعى من خلاله المتطرفون العنيفون دائماً إلى شرعنة العنف ضد أولئك "الأخرين". الذين يعادونهم . يمكن عبر الاستناد إلى شهادات الضحايا تبين مخلفات الأعمال الارهابية و إظهار انحطاط أخلاقياتهم الشيء الذي قد يدفع الارهابيين الأجانب العائدين إلى الاستفسار حول أصل معتقداتهم و فرضياتهم. يبقى من الضروري الأخذ بعين الاعتبار وبعناية أين و كيف و أي الضحايا تم تقديمهم و بالتالي يبقى الارهابيون الأجانب العائدون الأكثر تقبلاً لرسائلهم و بصفة حيوية لتقليص الامكانيات ذات الجوانب السلبية للضحايا. و يمكن للمتطرفين الموهلين و خاصة منهم أولئك الذين مروا عبر مسار إعادة الإدماج أن يكونوا مؤثرين إلى جانب الأفراد المشاركين في هذه البرامج. يجب أن تكون عملية إختيار المتطرفين العنيفين مدروسة جداً قبل البدء في مسار إعادة الإدماج. قد يكون هؤلاء المدربين عرضة للتصفية و بالتالي على الدول ضمان سلامتهم على طول مدى هذا المسار.

المبدأ الثالث عشر: يمكن للمكونين المختصين في المسائل المتعلقة بالمتطرفين العنيفين لعب دور مؤثر خلال مسار إعادة الإدماج.

شهادات المتطرفين السابقين و المؤيدين الذين تخلوا عن الإرهاب يمكن توظيفها كشواهد قوية على كونها أيديولوجية

مضللة ويمكن اعتمادها في حوار إعادة الإدماج. المتطرفين الذين أعيد تأهيلهم ، وخاصة أولئك الذين مروا بعملية إعادة الإدماج يمكن أن يكون لهم تأثير على الأفراد المشاركين في هذه البرامج. وينبغي اختيار المتطرفين الذين تورطوا في السابق في عمليات عنف بعناية قبل أن يتم تقديمهم ضمن برنامج إعادة الإدماج. بما أنه يمكن للمتطرفين السابقين أن يتحولوا إلى أهداف لعمليات انتقام عنيفة، يتعين على الدول ضمان سلامتهم خلال هذه العملية. مساعدة ومشاركة المجتمعات الأصلية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب لتشريك العائدين منهم يمكن أن تقلل من فرص عودتهم للعنف.

المبدأ الرابع عشر : يمكن للأعضاء المؤثرة في المجتمع المساعدة على الحث على التغيير.

يمكن للشخصيات المؤثرة بالجماعات خلق تغيير كما يمكن للمشاهير و للشخصيات المؤثرة الاخرى المساعدة على إحداث تغيير ما في ما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. يجب على هذه الشخصيات الحصول على شهادات صادرة عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين و هذا ما سيمكنهم لاحقاً من لعب أدوار إضافية في هذا المجال. ، يجب دمج هؤلاء الأفراد ذوي التأثير في برامج إعادة الإدماج عندما يكون الأمر ممكناً و مناسباً و في حالة يصبح هؤلاء الأفراد أهدافاً لتصفية عنيفة ، يجب ضمان سلامتهم على مدى هذا المسار.

(د) عناصر برنامج إعادة الإدماج

المبدأ الخامس عشر : الإعتداع على برامج المهارات المعرفية في جهود إعادة الإدماج.

تطوير البرامج التي تعنى بعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من خلال تحديد الدوافع التي أدت بهم إلى التطرف العنيف و تحديد الطرق التي قد تساعد في إعادة ادماجهم. يمكن للبرامج الفعالة أن تساهم في تنمية القدرات كالمنطقية والعقلانية وتقوية الذاكرة وتحسين طرق التعامل المنطقي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين مع مراعاة الذاكرة السمعية البصرية. تساعد هذه القدرات في حل المشاكل ويكتسب نجاعة أكبر والتطرق إلى مفاهيم جديدة ويمكن لكل هذا مساعدة المفكرين لرفع التحدي أمام الأراء المتطرفة.

يمكن لبرامج إعادة الإدماج احتواء دروس تعليمية أساسية ومؤهلات تدريبية ومساعدة على الحصول على عمل.

يمكن من خلال تحسين تعليم الأفراد تعزيز اعتمادهم على أنفسهم وثقتهم بانفسهم ومزيد اتاحة الفرص وتحسين وضعيتهم الاجتماعية.

يجب على هذه البرامج احتواء نقاط تعليمية ويجب تكون على صلة بانواع الوظائف المتاحة في المناطق التي يعيش فيها المشاركون في البرنامج. يمكن للحكومات أن تشجع المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على إيجاد فرص أكاديمية والتدريب المهاري وتوفير برامج إعادة التأهيل. يمكن من خلال ربط الصلة بين برامج الدولة وخدمات التوظيف أن تساعد على ربط مهارات الأفراد بسوق الشغل.

يمكن للمشاركين، في مراحل مختلفة من البرنامج أن يؤكدوا أنهم جنوا منافع تعليمية ومساعدة من ذوي الخبرة عسى أن يوفر لهم هذا بعض الفرص للحصول على شغل ما أو أي فرص انمائية أخرى.

إن إسناد الشهادات أو تنظيم حفلات التخرج إعترافاً بمؤهلات هؤلاء الذين أتموا برامج تكوينهم قد يساهم في تحفيز بعض الأفراد لكن يبقى خطر. إيجاد مساعدات زائدة عن اللزوم واردة مما قد يؤدي بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والافراد الذين خرقوا قوانين مكافحة الارهاب إلى الانتفاع من وضعيتهم تلك

المبدأ السابع عشر : إعطاء قيمة لإعتداع خاصة تتماشى مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين

يجب على الممثلين الرسميين للدولة الحد من التواصل بين المجتمع العادي والمقاتلين الارهابيين الأجانب العائدين أو المتطرفين العنيفين أو أولئك الذين خرقتوا قوانين مكافحة الارهاب. يمكن لممثلين الرسميين للدولة مراقبة تواصلهم مع أشخاص متواجدين بالخارج أو أفراد في زيارات للدولة لكن عليهم إجتناّب تجاهل حقهم في الدفاع عن أنفسهم. يطبق هذا على من يزورون العائلة وعلى المكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية وسيعمل الممثلون الرسميون للدولة على الحيلولة دون أي تواصل قد يستفيد منه المقاتلون الارهابيون الأجانب العائدون لتحقيق اهدافهم. من المهم أن يتماشى هذا مع مستوى الخطر مع مراعاة القانون المحلي والعالمي والذي يشمل الميثاق العالمي لحقوق المدنية والسياسية. يجب على كل دولة تطبيق هذه المقاييس دون تمييز مع مراعاة روح القانون ويجب أن يكون هذا مفهوماً للعامّة وبصفة وسعة.

المبدأ الثامن عشر: إعتداد تدابير مناسبة للعائدين والذين شاركوا في برامج إعادة الادماج

تمكن المبادرات التي تهتم المقاتلين الارهابيين الأجانب العائدين بما يتماشى وبرامج إعادة الادماج من دفع الأفراد نحو مكانة إجتماعية جيدة ويساهم في عودتهم إلى مجتمعاتهم. يجب أن تكون المبادرات حذرة ويجب إعطاءها إهتماماً كبيراً ولا يجب ضمان عدم عودة المقاتلين الارهابيين الأجانب العائدين للقتال في أراضي النزاع بالخارج. مثلاً: تتمثل المساعدة في تحسين مساكن عائلات المقاتلين الارهابيين الأجانب العائدين. على الدول الاهتمام بمقاربات عكسية في حالات خرق القواعد والقوانين المتفق عليها أو المشاركة في جريمة ما.

المبدأ التاسع عشر: تطوير برامج المتابعة والعمل في شراكات ضيقة مع منظمات المجتمع المدني والجماعات المحلية.

يجب تطوير برامج آلية ومبادرات فردية وبرامج متابعة فعالة لتسهيل الانتقال وإظهار تواصل النوايا الحسنة وإيجاد هيكلية مساعدة مهمة. يجب على النظرية الدينية ضم وكالات متعددة والعمل بحذر مع المشاركين كما يجب أن تشمل قوانين ردعية وتشمل المجتمع المدني وموظفي الخدمات الاجتماعية والذين يتبادلون المعلومات مع المقاتلين الارهابيين الأجانب العائدين كما تشمل عائلاتهم والمجتمع ككل. يمكن للمستشارين أن يكون شركاء فاعلين في برامج المتابعة. يمكن للمقاتلين الارهابيين الأجانب العائدين أن يكونوا تحت رقابة مشددة لكن متطلعة المستقبل أفضل. يمكن للدول كذلك إعتداد قرارات بديلة نظراً لصعوبة أو استحالة كسب قضية ضدهم لان معظم ما اقترفوه كان في مناطق النزاع بالخارج.

المبدأ العشرون: إيجاد معايير وقائية في حالة تلقي الفرد العائد لخطر يهدد حياته أو حياة أحد أفراد عائلته.

يمكن لبعض المقاتلين الارهابيين الأجانب العائدين أو عائلاتهم أو بعض من أولئك الذين خرقتوا قوانين مكافحة الارهاب والذين يرغبون الآن في إعادة الاندماج، أن يكونوا عرضة لتهديد ما. يجب تكثيف الجهود لتبين ما إن وجد حقا تهديد للفرد العائد أو أحد أفراد عائلته. في حالة التأكد من الخطر يجب نقل الأفراد المعنيين إلى أماكن آمنة وطمأنتهم من خلال اجراءات حمائية لتقليل من الأخطار التي قد تقع مستقبلاً كما يجب كذلك تذكر أنه في حالة تأكد الأفراد المعنيون من غياب حقهم في عودة آمنة، قد يؤدي ذلك إلى نفورهم من برامج إعادة الادماج.

المبدأ الحادي والعشرون: المتابعة الرسمية أو الغير رسمية بعد الإفراج تمكن من تكون وسيلة فعالة لمنع العودة إلى الأعمال الإرهابية

عندما يلتحق الأفراد برنامج إعادة الإدماج ويحصل إقرار بانهم لا يمثلون خطراً كبيراً أو لا يمثلون خطراً أساساً، يجب ادماجهم في برنامج يخص شخصياتهم. تختلف هذه البرامج من إدارة القضايا عبر سلطة القانون إلى قضايا غير خاضعة لسلطة القانون. تمكن المراقبة اللصيقة و الاسترشاد من تقوية نجاعة عملية إعادة الإدماج. تمكن الرقابة من توفير البيانات التي يمكن استخدامها لمعرفة مدى فعالية برنامج إعادة الإدماج. الرصد يمكن أن يتخذ شكل التوجيه كجزء من برنامج الرعاية الذي يلي عملية الإدماج .

المبدأ الثاني والعشرون: ادماج العائلات ودائرة التأثير المضيق في برامج إعادة الإدماج وتشكيل محيط إيجابي ومرحب.

يمكن ضم العائلات إلى برامج إعادة الإدماج. يجب تشجيع العائلات والمجتمعات الضيقة على خلق شبكات قوية حول **المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين** وحاول الأفراد الذين خرقوا القوانين أو أولئك الذين هم بصدد العودة من مناطق النزاع أو الموجودين تحت الإقامة الجبرية تعيين مجموعة لخلق مخطط يضمن التزاماً جماعياً للحصول على وفاق لجميع ذوي الاهتمام .

يمكن لهذه المجموعة أن تشمل العائلات و أعضاء منظمات المجتمع المدني وموظفي الخدمات الاجتماعية والوكالات التي تدعم القانون والجماعات الفاعلة إلى جانب أطراف أخرى يمكن توفير الدعم للعائلات بصفة منفصلة أو داخل مجموعات، كمجموعات الأولياء أو الأباء\ الأمهات أو في مجموعات متداخلة. يمكن كذلك دعم العائلات من خلال إقامة علاقات بعائلات أخرى.

يمكن توفير التدريب للمجموعات من خلال تبين علامات التطرف كما يمكن للتدريب أن يشمل كل ما له علاقة بوسائل التواصل الاجتماعي في حالة الامكان وفي حال توفرت الضمانات، يمكن الإنطلاق في دعم العائلات حتى لو كان المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون خارج الحدود وهذا ما قد يساهم في مساعدة الوكالات في تطوير علاقاتها بالعائلات والجماعات أو المساعدة على التواصل معهم عندما يكون المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون يخططون للعودة.

بناء القدرات

يمكن لهذه المبادئ أن تساعد على إيجاد دليل لحلول إجتماعية متطورة تدور حول ضاهرة عودة الافراد بعد مشاركتهم في صراع عنيف بالخارج أو بعد خرقهم لقوانين مكافحة الارهاب ببلدانهم. تهدف المبادئ الواردة بهذه الوثيقة للإعلام وقيادة الدول التي بصدد تطوير برامج إعادة ادماج هؤلاء الأفراد وعائلاتهم ولمواصلة فضح مزيد الظواهر المتطرفة في المجتمع. لم ترسل هذه المبادئ كلائحة أعمال الزامية ويجب أن تراعي المحيط الثقافي والسياسي في مختلف القطاعات كما أنها تشمل مصادر موجودة حالياً.

تتطلب برامج إعادة الإدماج المتطورة مصادر عدة كما تتطلب كذلك مساهمة بناءة وتعاوناً وتدريباً شاقين يشمل المختصين المشاركين من بين أطراف أخرى مشاركة. يطور المعهد العالمي للعدالة وقواعد القانون ومركز هداية للتميز برمجاً لنشر كل المعلومات المتعلقة بهذه المسألة. لقد طورنا برنامجين يمتد كل واحد منهما خمسة أيام لمساعدة الدول على مواجهة التحديات المتعلقة بهذه المسألة.

توجه الدورة الأساسية لمسؤولي الحكومات نصائح للمساعدة على رصد الأفراد المنتمين للاقسام والوكالات الذين عينوا لتطوير برامج إعادة الإدماج والتي تستحوذ وحدها على نظرية حكومية برمتها. يقوم الدليل على إثنين وعشرين مبدأً ويوفر حواراً للمشاركين لمناقشة وإيجاد حلول عملية. يبقى الهدف أن يختار الأفراد الذين سيشاركون

في الدليل الثاني تحت عنوان "الدورة الأساسية للناشطين" والذي سيساعد الفاعلين على تطوير برامج إعادة الإدماج المعدة لمجتمعاتهم. يهدف الدليل الأساسي للناشطين لبناء قدرة من خلال عرض الأفكار التي يمكن أن تقودنا لإيجاد حلول عملية لمشاكل قد يطرحها المشاركون. يحتوي الدليل كذلك على دورة لتطوير المشروع. إن إتخاذ هذه المبادئ كدليل سيمنح المشاركين إقتراحات حول برامج وسياسات إعادة الإدماج وذلك بمعية الدولة كما سيعرض هذا بحضور موظفي الدولة السامين .